E/2011/31-E/CN.16/2011/5

الأمم المتحدة

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير عن الدورة الرابعة عشرة (٢٣-٢٧ أيار/مايو ٢٠١١)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية لعام ٢٠١١

الملحق رقم ١١

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية لعام ٢٠١١
الملحق رقم ١١

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير عن الدورة الرابعة عشرة
(٢٣-٢٧ أيار/مايو ٢٠١١)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

في الدورة الرابعة عشرة، أجرت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية استعراضا للتقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، نظرت في موضوعين يتسمان بالأولوية هما ''قياس تأثير عملية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية'' و ''التكنولوجيات الكفيلة بالتصدي للتحديات في مجالات مثل الزراعة والمياه''.

وتضمنت الدورة اجتماعي مائدة مستديرة وزاريين تناول أولاهما موضوع ''استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات'' وثانيهما ''تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية''. كما تضمنت الدورة حلقة نقاش حول العلم الإلكتروني، والهندسة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني. وشاركت في الدورة أكثر من ١٥ من الدول الأعضاء جرى تمثيلها على المستوى الوزاري. وضم المشاركون أيضا رؤساء أو ممثلي مؤسسات دولية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن ممثلين عن المجتمع المدني وهيئات الأعمال.

وأبرزَ المشاركون القضايا الرئيسية التالية: تحقيق تقدم كبير في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في مجالي الهاتف النقال والإنترنت. إلا أن الفجوة في الوصول إلى النطاق العريض ما برحت آخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. كما زاد في السنوات القليلة الماضية المحتوى الذي يغذيه المستخدمون، وإن كان غير متوفر بالضرورة بجميع اللغات ولجميع الفئات في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك اتخذت الفجوة الرقمية أبعادا جديدة في ما يتعلق بجودة الوصول والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها، والقيمة التي يمكن أن يجنوها من ذلك. وأعرب المشاركون عن قلقهم من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لا تزال بعيدة عن متناول قدرة أغلبية الناس، ولا سيما الذين يعيشون في المناطق الريفية.

وأشار المشاركون لدى استعراضهم التقدم المحرز في تنفيذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات منذ عام ٢٠٠٥، إلى أن الدور الهام الذي يضطلع به القطاع الخاص في دفع عجلة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تشييد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نشأ في بيئة مؤاتية داعمة شاعتها الحكومات إلى جانب الجهات الناظمة المستقلة؛ واحترام سيادة القانون؛ وحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها؛ والأطر القانونية والسياساتية والتنظيمية المؤاتية للمنافسة؛ والمحاكم المستقلة؛ والسياسات المعززة لروح المبادرة

بالمشاريع. كما أبرزَ المشاركون عددا من المجالات الجديدة والمستجدة التي تستحق أن توليها السياسات اهتماما، هي إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكافحة تغير المناخ، والتواصل الاجتماعي، والفرضنة والحوسبة السحابية، وحماية الخصوصية، واستغلال الفضاء الإلكتروني وإساءة استخدامه.

وفي إطار معالجة موضوع الدورة ذي الأولوية ''قياس تأثير عملية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية''، اختتم المشاركون بإطلاق دعوات إلى الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات. كما دعوا الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية إلى مواصلة العمل على قياس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما في البلدان النامية، من خلال وضع المبادئ التوجيهية العملية والمنهجيات والمؤشرات. وشجع المشاركون الحكومات الوطنية على جمع البيانات ذات الصلة، وتبادل دراسات الحالة القطرية، والتعاون في مجال بناء القدرات. كما شجعوا الكيانات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات على تعزيز عمليات تقييم تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الفقر وفي القطاعات الرئيسية من أجل تحديد المعارف والمهارات اللازمة لزيادة زخم تلك الآثار. وبالإضافة إلى ذلك، دعوا الشركاء الدوليين في التنمية إلى تقديم دعم مالي لجهود بناء القدرات.

ونوَّه المشاركون مع التقدير بالتقرير عن نتائج أعمال الفريق العامل التابع للجنة المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت واقترحوا أن يمدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولاية الفريق العامل حتى انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة كي تستكمل مهمتها بناء على الأعمال المنجزة. وحثوا الفريق العامل على الانعقاد مجددا في أقرب وقت ممكن بما يتيح له تقديم توصياته في الوقت المناسب إلى اللجنة خلال دورتها الخامسة عشرة.

ودعا المشاركون جميع أصحاب المصلحة إلى بذل جهود متضافرة من أجل جَسر الفجوة الرقمية، وشددوا على ضرورة وضع استراتيجيات تسهم في تطوير الحكم الإلكتروني وفي وضع سياسات وتطبيقات لصالح الفقراء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشمل الوصول إلى النطاق العريض على مستوى القواعد الشعبية. وشددوا على ضرورة بناء القدرات، بما يشمل المؤسسات والمنظمات والهيئات التي تُعنى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقضايا إدارة الإنترنت. كما جرى إبراز أهمية استنباط أساليب ابتكارية من شأنها تحفيز توفير وصول الجميع في البلدان النامية إلى البنية التحتية للنطاق العريض بأسعار معقولة واستعمال خدمات النطاق العريض ذات الصلة.

ولدى التطرق إلى الموضوع ذي الأولوية ”التكنولوجيات الكفيلة بالتصدي للتحديات في مجالات مثل الزراعة والمياه“، ركزت المناقشة على التحديات التي يصادفها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية. وجرى الإقرار بضرورة إجراء تحول من زراعة المحاصيل التقليدية الأحادية النوع إلى الأنظمة التجديدية المستدامة. كما جرى التسليم بأنه ينبغي لصغار المالكين أن يكونوا في صلب القرارات السياساتية والمتعلقة بالتكنولوجيا. وفي ما يتعلق بالمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ينبغي التركيز بقدر أكبر على النساء، فهن يؤدين دورا رئيسيا في الزراعة ولكنهن غالبا ما يصادفن تحديات في تجاوز زراعة الكفاف لافتقارهن إلى الموارد الرئيسية.

ودعا المشاركون الحكومات إلى مراجعة أنظمتها المتعلقة بالعلم والتقنيات والابتكارات في المجال الزراعي بهدف تعزيز السياسات الرامية إلى اتّباع المزيد من الممارسات الزراعية المستدامة، وبخاصة في أوساط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. واعترافا بالدور الرئيسي للمرأة في الزراعة وإدارة المياه على الصعيد المحلي وفي المزارع، شدد المشاركون على الحاجة إلى إدماج منظور جنساني في وضع هذه السياسات.

وتشمل التدابير السياساتية الفعالة المتخذة في سبيل دعم الزراعة المستدامة: زيادة حصة الإنفاق العام المرصود للبحث والتنمية الزراعيين وتحسين فعاليته؛ الاستثمار في التنمية الريفية في مجالات من قبيل البنية التحتية والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومرافق التجهيز؛ وتعزيز الصلات بين المزارعين والبحوث الزراعية وتجهيز المنتجات والتسويق، والخدمات الإرشادية؛ وتقديم الدعم للبحث المتعلق بأساليب الإنتاج التجديدي المستدام، والري وتقنيات تحسين التربة، ولنشرها، فضلا عن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من أوجه التكنولوجيا بأسعار معقولة، من أجل خفض التكاليف وجعل الزراعة أكثر ربحية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ودعا المشاركون اللجنة إلى تسهيل تبادل الأمثلة على أفضل الممارسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكارات الزراعية وعلى التعاون بين البلدان، ونشرها وتعميمها.

وخُصصت حلقة مناقشة للعلم الإلكتروني والهندسة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني. وأتيحت للمشاركين فرصة الاستماع إلى عروض عن جهود التعاون المبذولة حاليا على الصعيد الدولي لتعزيز تبادل المعلومات العلمية والتقنية على الصعيد العالمي. وتشمل هذه الجهود إنشاء بوابات إلكترونية تتيح إمكانية الاطلاع على آخر ما توصلت إليه البحوث وعلى غير ذلك من مراكز الوثائق التي لا يمكن الوصول إليها في الوقت الراهن عن طريق برامجيات البحث الحالية، وشبكات الهندسة على الإنترنت التي تتيح للمستخدمين البحث عن

المحتوى فضلا عن إيجاد وتطوير حلول للمشاكل المعقدة، لا سيما في المجالات الإنمائية. وتساعد هذه البيئات القائمة على التعاون في تضييق الفجوة البحثية وإيجاد الحلول لمواجهة التحديات المشتركة. ويتعاون المربون في أنحاء العالم من خلال الموارد التربوية المفتوحة من أجل تحسين أساليب التدريس، لا سيما في مواضيع العلوم، وتبادل أفضل الممارسات، وتوليد محتوى تفاعلي يمكن التعلم من خلاله. ويشمل ذلك محتوى قائما على ''المشاركة في الإنشاء'' وهو مزيج من المواد التعليمية المحلية المستكمَلة بمحتوى مستقى من مستودع عالمي مجاني لإسهامات الجامعات والثانويات من جميع أنحاء العالم.

وفي إطار البند ٤ من جدول الأعمال ''عرض التقارير عن استعراضات السياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار''، حدد المشاركون بعض التحديات المتصلة بهذه الاستعراضات. وساد اتفاق عام بأن هذه الاستعراضات مفيدة للبلدان المشاركة، وينبغي أن تشكل نشاطا أساسيا للجنة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وأشار العديد من أعضاء الوفود إلى أن إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ التوصيات الصادرة بنتيجة هذه الاستعراضات، أو سياستها العامة الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار عموما هو الافتقار إلى التمويل. كما أشير إلى أن الجهات المانحة تميل إلى تفضيل المشاريع الإنمائية المولدة للعائدات المباشرة، في حين يتطلب العلم والتكنولوجيا والابتكار استثمارات طويلة الأجل. واقتُرح أن تتعاون اللجنة والأونكتاد، إلى جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، تعاونا وثيقا مع مصارف التنمية الإقليمية والدولية بهدف تعبئة الأموال اللازمة لتنفيذ ومتابعة التوصيات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. ونوه المشاركون أيضا بضرورة بذل مزيد من الجهد لوضع مؤشرات مناسبة للابتكار، بغية توجيه صنع السياسات في سياق البلدان النامية.

وطلب المشاركون من اللجنة تسهيل إجراءَ استعراضات جديدة للسياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار، ونشر المبادئ التوجيهية للمنهجية الجديدة المتبعة في السياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتبادلَ النتائج وأفضل الممارسات الناجمة عن تنفيذها. ودعوا اللجنة إلى النظر في مقاييس جديدة لتقييم وتوثيق نتائج الاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا، والبحث والتطوير في مجال الهندسة، والتعليم والبنية التحتية، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية ذات الصلة. واقترحوا أن تنظر اللجنة في تخصيص جائزة سنوية تقديرا للتميز في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة الداعمة للتنمية.

واختارت اللجنة موضوعين يتسمان بالأولوية بالنسبة لدورتها الخامسة عشرة هما ''الابتكار، والبحث، ونقل التكنولوجيا تحقيقا للفائدة المتبادلة، وروح المبادرة بالمشاريع، والتنمية القائمة على التعاون في مجتمع المعلومات''، و ''الوصول المتاح للجميع، والمكتبات الإلكترونية للعلوم، والتحليلات الجغرافية المكانية وغيرها من الأصول التكميلية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات لمعالجة قضايا التنمية، مع إيلاء اهتمام خاص للتعليم''. وطُلب من أمانة اللجنة إعداد ورقة خاصة عن التعليم إلى فريق اللجنة الذي يلتئم بين الدورات، للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، باستقاء الأدلة من العمل الذي قامت به اللجنة على مدى السنوات القليلة الماضية. وشجع المشاركون اللجنة على التعاون بشكل وثيق مع اليونسكو في التعليم، ولا سيما في مجالي العلم والتكنولوجيا.

واستجابة للدعوة التي أطلقتها لجنة وضع المرأة في دورتها الخامسة والخمسين لإدماج منظور جنساني في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، دعا المشاركون اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى مواصلة القيام بدورها بوصفها منبرا، بالتعاون مع المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية، لتبادل الأمثلة عن الممارسات السليمة والدروس المستفادة في إدماج منظور جنساني في وضع وتطبيق السياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار. واستمعت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى تقرير للمجلس الاستشاري عن أنشطته وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتمادِ مقررٍ لتمديد ولاية المجلس الاستشاري مدة ثلاث سنوات أخرى، تبدأ من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، من أجل تمكينه من إنجاز برنامج عمله.

وبغية ضمان مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والحفاظ في الوقت نفسه على طابعها الحكومي الدولي، أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد أربعة مقررات بشأن طرائق مشاركة أصحاب المصلحة من غير الدول.

وفي الفصل الأول من هذا التقرير، توصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروعي قرارين معنونين ''تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية'' و ''تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات''.

ويرد المزيد من المعلومات عن دورة اللجنة على الموقع www.unctad.org/Templates/meeting.asp?intItemID=3402&lang=1&m=20296&info=outcome.

[١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١]

المحتويات

الفصل الصفحة

الأول – المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها أو التي وُجِّه انتباهه إليها ١

ألف – مشروعا القرارين اللذين أوصيَ المجلس باعتمادهما ١

الأول – تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ١

الثاني – تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ١٠

باء – مشاريع المقررات التي أُوصيَ المجلس باعتمادها ١٥

الأول – تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ١٥

الثاني – مشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ١٥

الثالث – مشاركة الهيئات الأكاديمية والتقنية في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ١٦

الرابع – مشاركة هيئات قطاع الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ١٧

الخامس – مشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني غير المعتمدة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في ما يتعلق بالمناقشة بشأن تنفيذ نتائج القمة العالمية ١٨

السادس – تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الرابعة عشرة، وجدولُ الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة عشرة ووثائقُها ١٩

الثاني – التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي ٢١

الثالث – الموضوعان ذوا الأولوية: ٢٤
(أ) قياس تأثير عملية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛ ٢٤
(ب) التكنولوجيات الكفيلة بالتصدي للتحديات في مجالات مثل الزراعة والمياه ٢٤
الرابع – عرض التقارير عن استعراضات السياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار ٢٨
الخامس – استعراض أساليب عمل اللجنة ٢٩
السادس – انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الخامسة عشرة للجنة ٣٠
السابع – جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة ووثائقُها ٣١
الثامن – اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة عشرة ٣٢
التاسع – تنظيم الدورة ٣٣
ألف – افتتاح الدورة ومدتها ٣٣
باء – الحضور ٣٣
جيم – انتخاب أعضاء المكتب ٣٣
دال – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال ٣٤
هاء – الوثائق ٣٥
المرفق
قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة عشرة ٣٦

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها أو التي وجِّه انتباهه إليها

ألف – مشروعا القرارين اللذان أوصيَ المجلس باعتمادهما

١ – توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلسَ الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

مشروع القرار الأول
تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات(١)،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بشأن متابعة القمة العالمية واستعراض اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والولاية التي منحها للجنة،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٢/٢٠١٠ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٤١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية،

وإذ يحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية على الصعيدين الإقليمي والدولي(٢)،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون ”تحسين وتجديد آليات التمويل القائمة: تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية“(٣)،

---

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثاني.

(١) انظر A/C.2/59/3، المرفق، و A/60/687. الوثائق الختامية متاحة أيضا على الموقع www.itu.int/WSIS/index.html.

(٢) A/66/64-E/2011/77.

(٣) E/CN.16/2010/3.

وإذ ينوه بتقديم اللجنة التقرير المعنون تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات: التجربة المكتسبة حتى تاريخه وآفاق المستقبل[٤]، بوصفه وثيقة إعلامية،

وإذ يعرب عن تقديره للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نظرا لدوره في المساعدة على ضمان إنجاز التقريرين الآنفي الذكر في الوقت المناسب،

نظرة تقييمية: استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

١ - **ينوه** بالتنفيذ الجاري لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بتشديده تحديدا على طابع هذا التنفيذ من حيث كونه مشتركا بين أصحاب المصلحة المتعددين، وعلى الأدوار التي تؤديها في هذا الصدد الوكالات الرائدة بوصفها ميسّرة لمسارات العمل، وأدوار اللجان الإقليمية وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، ويعرب عن تقديره لدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها الجهة المنسقة للمتابعة الجارية للقمة العالمية على نطاق المنظومة؛

٢ - **يحيط علما** بفرادى تقارير العديد من كيانات الأمم المتحدة، وبموجزاتها التنفيذية المقدمة كإسهامات في إعداد التقرير السنوي للأمين العام المقدم إلى اللجنة والمنشور على الموقع الشبكي للجنة بموجب التكليف المنصوص عليه في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧/٨ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٧، ويشير إلى أهمية التنسيق الوثيق بين الميسّرين الرئيسيين لمسارات العمل وأمانة اللجنة؛

٣ - **ينوه** بتنفيذ نتائج القمة العالمية على الصعيد الإقليمي، الذي يسّرته اللجان الإقليمية، على نحو ما أشير إليه في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية على الصعيدين الإقليمي والدولي[٢]، بما في ذلك الخطوات المتخذة في هذا الصدد، ويشدد على الحاجة إلى مواصلة معالجة القضايا التي تهم تحديدا كلا من المناطق الإقليمية، مع التركيز على التحديات والعوائق التي قد تصادفها كل منطقة في تنفيذ كل الأهداف والمبادئ التي أقرتها القمة العالمية، مع إيلاء اهتمام خاص لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

٤ - **يكرر الإعراب** عن أهمية مواصلة عمليةٍ لتنسيق قيام أصحاب المصلحة المتعددين بتنفيذ نتائج القمة العالمية باستخدام أدوات فعالة، بهدف تبادل المعلومات بين ميسّري مسارات العمل، وتحديد المسائل التي تحتاج إلى تحسين، ومناقشة طرائق الإبلاغ عن

(٤) UNCTAD/DTL/STICT/2011/3.

عملية التنفيذ عموما، ويشجع جميع أصحاب المصلحة على مواصلة تقديم المعلومات لقاعدة بيانات التقييم، التي يصونها الاتحاد الدولي للاتصالات، في ما يتعلق بتنفيذ الأهداف التي حددتها القمة العالمية، ويدعو كيانات الأمم المتحدة إلى تحديث المعلومات المتعلقة بمبادراتها في قاعدة بيانات التقييم؛

٥ - **يُبرز** الحاجة الملحة إلى إدراج توصيات الوثائق الختامية للقمة العالمية في المبادئ التوجيهية المنقحة التي تهتدي بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن إعداد التقييمات القطرية الموحدة وأُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك إضافة عنصر لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

٦ - **ينوه** بعقد منتدى القمة العالمية لمجتمع لمعلومات لعام ٢٠١٠، الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتباره منبرا لأصحاب المصلحة المتعددين يستهدف تنفيذ نتائج القمة العالمية وتيسير تنفيذ مسارات عمل القمة؛

٧ - **يهيب** بجميع الدول أن تقوم، في إطار بناء مجتمع المعلومات، بخطوات لتفادي وتجنب اتخاذ أية تدبير انفرادي لا يتوافق والقانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة، يعطل التحقيق التام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من قبل سكان البلدان المتضررة ويحول دون تحقيق رفاههم؛

٨ - **يرحب** بالتقدم الذي أبرزه تقرير الأمين العام عن تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية، وخصوصا أن النمو السريع في مجال الهاتف النقال المسجل منذ عام ٢٠٠٥ يعني أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال ستصبح في متناول أكثر من نصف سكان العالم، وهو ما ينسجم مع أحد أهداف القمة العالمية؛ وما يعزز من قيمة هذا التقدم هو ظهور خدمات وتطبيقات جديدة، بينها الصحة الجوالة، والمعاملات الجوالة، والحكومة الإلكترونية، والأعمال الإلكترونية، والخدمات الإنمائية، الأمر الذي يوفر إمكانية كبيرة لتطوير مجتمع المعلومات؛

٩ - **يشير بقلق بالغ** إلى أن العديد من البلدان النامية يفتقر إلى القدرة على الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة، وإلى أن البشرى التي يحملها معهما العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بقيت غير محققة بالنسبة إلى أغلبية الفقراء، ويؤكد على الحاجة إلى تسخير التكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على نحو فعال من أجل جسر الفجوة الرقمية؛

١٠ - **يسلِّم** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصا وتحديات جديدة، وبأن هناك حاجة ماسة إلى التصدي للعقبات الكبرى التي تصادفها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيا الجديدة، من قبيل الافتقار إلى الموارد والبنية التحتية والتعليم والقدرات والاستثمار والموصولية، والمسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا، ومعاييرها وتدفقاتها، ويهيب في هذا الصدد بجميع أصحاب المصلحة توفير الموارد الكافية وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا؛

١١ - **يسلِّم أيضا** بالنمو السريع لشبكات الوصول العريض النطاق، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو، ويشير بقلق إلى وجود فجوة رقمية آخذة بالاتساع في توافر النطاق العريض والقدرة على تحمل تكاليفها وجودة الوصول إليها واستخدامها بين البلدان المرتفعة الدخل وغيرها من المناطق الإقليمية، وأقل البلدان نموا وأفريقيا باعتبارها قارة متخلفة عن اللحاق بركب بقية العالم؛

١٢ - **يسلم كذلك** بأن الانتقال إلى بيئة تسودها الاتصالات الجوالة يُحدث تغييرات كبيرة في نماذج الطريقة التي تسيِّر بها الجهات المشغِّلة أعمالها، وبأن هذا الانتقال يتطلب إعادة تفكير جذرية في الطرق التي يستخدم فيها الأفراد والمجتمعات الشبكات والأجهزة، والاستراتيجيات الحكومية والسبل التي يمكن فيها استخدام شبكات الاتصالات لتحقيق أهداف التنمية؛

١٣ - **يسلم** بأنه رغم كل التطورات والتحسن الملحوظ المسجل في بعض النواحي، لا تزال كلفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في العديد من البلدان النامية أكبر من أن تتحملها أغلبية السكان، وخاصة من يعيشون في المناطق الريفية؛

١٤ - **يسلم أيضا** بأن عدد مستخدمي الإنترنت آخذ في النمو، وبأن طابع الفجوة الرقمية في بعض الحالات آخذ هو أيضا بالتغيير، من فجوة تعتري توافر الإنترنت، إلى فجوة تعتري جودة الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها، والقيمة التي يمكن أن يجنوها من ذلك، ويسلم في هذا الصدد بضرورة إعطاء الأولوية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال اتباع نُهُج ابتكارية، بما فيها نُهج أصحاب المصلحة المتعددين، في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية؛

١٥ - **يرحب** بتقرير لجنة النطاق العريض للتنمية الرقمية، بصيغته المقدمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وينوه بأن التقرير يتضمن إعلان اللجنة حول جعل النطاق العريض في متناول الجميع؛

١٦ - **يشير** إلى أنه رغم إرساء أساس متين لبناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات عدة فيما يتعلق ببناء مجتمع المعلومات، لا يزال من الضروري مواصلة بذل الجهود لمواجهة التحديات الراهنة، لا سيما تلك التي تصادفها حاليا البلدان النامية وأقل البلدان الأقل، ويسترعي الانتباه إلى التأثير الإيجابي لتوسيع نطاق تنمية القدرات الشامل للمؤسسات والمنظمات والكيانات التي تُعنى بقضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الإنترنت؛

١٧ - **يقر** بالحاجة إلى التركيز على سياسات تنمية القدرات وعلى تقديم دعم مستدام لمواصلة تعزيز ما للأنشطة والمبادرات من تأثير على الصعيدين الوطني والمحلي في توفير المشورة والخدمات والدعم بهدف بناء مجتمع معلومات شامل للجميع محوره الإنسان ووجهته التنمية؛

١٨ - **يشير** إلى أن المواضيع التي لم تكن في صدارة الاهتمام في المرحلتين الأولى والثانية من القمة العالمية في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ لا تزال تظهر إلى الوجود، مثل الإمكانيات التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكافحة تغير المناخ، والتواصل الاجتماعي، والفرضنة والحوسبة السحابية، وحماية الخصوصية الإلكترونية، والتمكين والحماية ولا سيما في ما يتعلق بالاستغلال والإساءة على الإنترنت اللتين تطالان فئات المجتمع الضعيفة، وبخاصة الأطفال والشباب؛

١٩ - **يكرر الإعراب** عن أهمية مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة رصد وتقييم لقياس الفجوة الرقمية الموجودة بين البلدان وداخل المجتمعات، وفي إعلام صانعي القرار لدى وضع السياسات والاستراتيجيات للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويشدد على أن توحيد ومواءمة مؤشرات موثوق بها محدَّثة بانتظام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ترصد أداء السلع والخدمات وكفاءتها وجودتها وتوافرها بأسعار معقولة، ضروريان لتطبيق السياسة العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

إدارة الإنترنت

٢٠ - **يؤكد من جديد** الفقرة ٢١ من قراره ٢/٢٠١٠ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ والفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ١٤١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛

٢١ - **يؤكد من جديد أيضا** الفقرات ٣٥ إلى ٣٧ والفقرات ٦٧ إلى ٧٢ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات[٥]؛

تعزيز التعاون

٢٢ - **يشير** إلى قراره ٢/٢٠١٠ الذي دعا فيه الأمين العام للأمم المتحدة إلى إجراء مشاورات مفتوحة وجامعة تشارك فيها جميع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة الآخرين بغية المساعدة في عملية تهدف إلى تعزيز التعاون، من أجل تمكين الحكومات على قدم المساواة من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها في ما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، ولكن ليس في ما يتعلق بتسيير الشؤون التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر على تلك القضايا، وذلك من خلال مشاركة متوازنة لجميع أصحاب المصلحة ضمن أدوار ومسؤوليات كل منهم، على نحو ما ورد في الفقرة ٣٥ من جدول أعمال تونس؛

٢٣ - **ينوه** مع التقدير بالمشاورات المفتوحة والجامعة التي دعا إليها الأمين العام من خلال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بما في ذلك الاجتماع الذي عقد بنيويورك في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛

٢٤ - **يقرر** إحالة تقرير الأمين العام عن نتائج هذه المشاورات إلى الجمعية العامة لتنظر فيه خلال دورتها السادسة والستين وذلك لتمكين الحكومات على قدم المساواة من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها في ما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت ولكن ليس فيما يتعلق بتسيير الشؤون التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر على تلك القضايا؛

منتدى إدارة الإنترنت

٢٥ - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة ١٤١/٦٥ بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الذي يمدد ولاية منتدى إدارة الإنترنت مدة خمس سنوات أخرى، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالحاجة إلى إدخال تحسينات؛

٢٦ - **يحيط علما مع التقدير** بالتقرير عن نتائج الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت، ويعرب عن امتنانه لجميع أعضائه على وقتهم

(٥) انظر A/60/687.

وجهودهم القيمة في هذا المسعى، وكذلك لجميع الدول الأعضاء والجهات المعنية المختصة الأخرى التي قدمت إسهامات إلى عملية التشاور التي أجراها الفريق العامل؛

٢٧ - **ينوه** بأن غنى المعلومات والطابع المعقد للموضوع وحساسيته السياسية، فضلا عن التباين في وجهات النظر بين أعضاء الفريق العامل في عدد من المقترحات المحددة، لم تسمح للفريق العامل، في غضون الفترة الزمنية القصيرة المتاحة له، بوضع الصيغة النهائية لمجموعة من التوصيات، حسب الاقتضاء، بشأن تحسين المنتدى؛

٢٨ - **يوافق** على تمديد ولاية الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت حتى انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة ويدعوه إلى إتمام مهمته على أساس الأعمال المنجزة؛

٢٩ - **يحث** الفريق العامل على الاجتماع مجددا في أبكر وقت ممكن بما يتيح له تقديم توصياته إلى اللجنة خلال دورتها الخامسة عشرة، والتي ستشكل إسهاما مقدما من اللجنة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

الطريق إلى الأمام

٣٠ - **يحث** كيانات الأمم المتحدة التي لم تتعاون حتى الآن بشكل فعال في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية عن طريق منظومة الأمم المتحدة، على اتخاذ التدابير اللازمة والالتزام بإنشاء مجتمع معلومات محوره الإنسان وسمته الانفتاح ووجهته التنمية، وعلى القيام بدور محفز لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية[٦]؛

٣١ - **يهيب** بجميع أصحاب المصلحة الإبقاء على هدف سد الفجوة الرقمية باعتباره شاغلا ذا أولوية، وتنفيذ استراتيجيات سليمة تسهم في تطوير الحكومة الإلكترونية وتواصل التركيز على سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المراعية للفقراء، بما في ذلك الوصول إلى النطاق العريض على مستوى القواعد الشعبية، بهدف تضييق الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها؛

٣٢ - **يحث** جميع أصحاب المصلحة على منح الأولوية لاستحداث نُهج ابتكارية تكون حافزا لوصول الجميع إلى الهياكل الأساسية للنطاق العريض بأسعار معقولة للبلدان

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

النامية، واستعمال خدمات النطاق العريض المناسبة بما يضمن قيام مجتمع معلومات محوره الإنسان وسمته الانفتاح ووجهته التنمية، ويضيق الفجوة الرقمية إلى أدنى حد؛

٣٣ - **يهيب** بالمنظمات الدولية والإقليمية أن تواصل بانتظام تقييم مدى استفادة الجميع في الدول من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديم تقارير عن ذلك، بهدف إتاحة فرص متكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية؛

٣٤ - **يحث** جميع البلدان على بذل جهود ملموسة للوفاء بالتزاماتها بموجب توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٧]؛

٣٥ - **يهيب** بمؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات المختصة، وفقا لنتائج القمة العالمية، أن تستعرض وتعدل دوريا المنهجيات الموضوعة لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والظروف الوطنية، وتحقيقا لذلك فهو:

(أ) **يؤيد** عمل الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

(ب) **يهيب** بمؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات المختصة دراسة الآثار المترتبة على الحالة الاقتصادية العالمية في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخصوصا موصولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال النطاق الواسع، واستدامتها الاقتصادية؛

(ج) **يهيب** بالشراكة المعنية بقياس تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية مواصلة عملها على قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما في البلدان النامية، عن طريق وضع المبادئ التوجيهية والمنهجيات والمؤشرات العملية؛

(د) **يشجع** الحكومات على جمع البيانات ذات الصلة على المستوى الوطني بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى تبادل المعلومات حول دراسات الحالة القطرية، والتعاون مع بلدان أخرى في إطار برامج التبادل في مجال بناء القدرات؛

---

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق.

(هـ) **يشجع** مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات المختصة على الترويج لتقييم تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الفقر وفي القطاعات الرئيسية بغية تحديد المعارف والمهارات اللازمة لزيادة فعالية تأثيرها؛

(و) **يهيب** بالشركاء الدوليين في التنمية تقديم الدعم المالي من أجل تسهيل مواصلة بناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية في البلدان النامية؛

٣٦ - **يدعو** المجتمع الدولي إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لدعم الاستعراض والعمل التقييمي اللذين تقوم بهما اللجنة في ما يتعلق بمتابعة القمة العالمية، منوها في الوقت نفسه مع التقدير بالدعم المالي المقدم من حكومتي فنلندا وسويسرا لهذا الصندوق؛

٣٧ - **يطلب** من الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة، سنويا، تقريرا عن تنفيذ التوصيات الواردة في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقييم التقدم المحرز كمّاً ونوعاً في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية؛

٣٨ - **يحث** الأمين العام على ضمان استمرار عمل منتدى إدارة الإنترنت والهياكل التابعة له تحضيرا للاجتماع الخامس للمنتدى المقرر عقده في نيروبي من ٢٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، والاجتماعات المقبلة للمنتدى، دون المساس بالتحسينات التي قد يقترحها الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت؛

٣٩ - **يدعو** جميع الجهات المعنية إلى المساهمة في التشاور المفتوح الذي ينظمه فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية (القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات) بما يضمن مراعاة آرائها وتلبية احتياجاتها في نتائج هذا التشاور، أي خطة العمل، التي ستُعرض على مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في اجتماعه المزمع عقده في نيسان/أبريل ٢٠١٢، ويطلب من الفريق تقديم تقرير عن هذا التشاور المفتوح لتنظر فيه اللجنة خلال دورتها الخامسة عشرة في أيار/مايو ٢٠١٢.

مشروع القرار الثاني
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يسلم بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كحاملة لشعلة الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية،

وإذ يسلم أيضا بالدور الحيوي للابتكار في الحفاظ على القدرة التنافسية الوطنية في الاقتصاد العالمي وفي تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥، التي تشدد على دور العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بوصفه دورا حيويا في تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، وإذ يعيد تأكيد الالتزامات الواردة فيها، ولا سيما دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، منفردة ومجتمعة، للاستفادة من التقنيات الزراعية الجديدة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال وسائل مستدامة من الناحية البيئية(٨)،

وإذ يشير أيضا إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هو أمانة اللجنة،

وإذ يشير كذلك إلى أعمال اللجنة في ''تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار وبناء القدرات في مجاليّ التعليم والبحوث'' و ''السياسات الموجهة نحو التنمية من أجل مجتمع معلومات جامع من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك السياسات المتصلة بالحصول على المعلومات وبالبنية التحتية وبإشاعة البيئة المؤاتية لذلك''،

وإذ يرحب بعمل اللجنة في ما يتعلق بموضوعيها الفنيين الحاليين، وهما ''قياس تأثير عملية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية'' و ''التكنولوجيات الكفيلة بالتصدي للتحديات في مجالات مثل الزراعة والمياه''،

وإذ يسلّم بالدور الهام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تشجيع الابتكار في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ يسلّم أيضا بأهمية استعراضات السياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار في مساعدة البلدان النامية على تعزيز خططها الإنمائية الوطنية وتحسين نظمها الابتكارية،

---

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثالث.

(٨) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ٦٠.

وإذ يشير إلى الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن وصول ومشاركة النساء والفتيات في التعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا[٩]، التي اعتمدتها في دورتها الخامسة والخمسين، والتي أبرزت جملة أمور منها ضرورة تبادل الأمثلة على الممارسات السليمة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات وبرامج العلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف تكرار وتوسيع نطاق النجاحات المحققة ومواصلة الدعوة التي وجهتها لجنة وضع المرأة إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية للقيام بخطوات ملموسة في هذا الصدد،

وإذ يحيط علما بتقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن اجتماع فريق اللجنة الذي يلتئم بين الدورات، المعقود بجنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وبالتقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[١٠]،

وإذ يأخذ علما أيضا بتقريري الأمين العام للأمم المتحدة إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية[١١]،

وإذ يعرب عن تقديره لدور الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في المساعدة على إنجاز التقريرين الآنفي الذكر في وقت مناسب،

وإذ ينوه بأن العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساسية لزيادة الإنتاجية الزراعية وللتربة والمياه وإدارة أحواض المياه، وخصوصا لدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة،

وإذ يشير بقلق إلى انخفاض في الاستثمار في البحث والتطوير الزراعيين الممولين من القطاع العام في العديد من البلدان، وإلى انخفاض في الدعم المقدم من الجهات المانحة إلى البحوث الزراعية،

وإذ يشير إلى أن البحوث والتعليم والخدمات الإرشادية في المجال الزراعي في العديد من البلدان لا تلبي بشكل كاف الاحتياجات الاجتماعية المحلية، وبخاصة تلك المتصلة بالفقراء، بمن فيهم المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة،

---

(٩) انظر E/CN.6/2011/L.6.

(١٠) E/CN.16/2011/CRP.1.

(١١) E/CN.16/2011/2 و E/CN.16/2011/3.

وإذ يعترف بالدور الرئيسي الذي تؤديه المرأة في الزراعة وإدارة المياه على الصعيد المحلي وفي المزارع، وإذ يشير في الوقت عينه إلى افتقارها إلى إمكانية الحصول على الائتمان والأرض والمعارف والمهارات الأساسية لزيادة الإنتاجية والحد من الفقر،

وإذ يسلم بأن زيادة الاستثمارات في مجال إدارة أحواض المياه والمعارف الزراعية وإدارة المياه والتربة والعلم والتكنولوجيا، وبخاصة لدى استكمالها باستثمارات في التنمية الريفية في مجالات من قبيل البنية التحتية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومرافق التجهيز، يمكن أن تزيد الإنتاجية وتحقق معدلات عالية من العائدات الاقتصادية، وتحد من الفقر، وتحقق فوائد بيئية واجتماعية وصحية وثقافية إيجابية،

وإذ يأخذ علما بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في اسطنبول، تركيا، من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، وببرنامج عمل اسطنبول والإعلان السياسي الذي اعتمدته البلدان الأعضاء،

وإذ يعرب عن تقديره للحكومة التركية على مبادرتها بإنشاء مركز دولي للعلم والتكنولوجيا والابتكار بغية المساعدة في بناء القدرات التكنولوجية لأقل البلدان نموا،

يقرر تقديم التوصيات التالية لكي تنظر فيها الحكومات واللجنة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):

(أ) تشجيع الحكومات على مراعاة الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة، وعلى اتخاذ الإجراءات التالية:

'١' مراجعة نظمها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في المجال الزراعي بهدف تعزيز السياسات الهادفة إلى اتباع المزيد من الممارسات الزراعية المستدامة، وبخاصة بالنسبة إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والعمل في الوقت نفسه على إدماج منظور جنساني في تصميم هذه السياسات؛

'٢' النظر في زيادة حصة الإنفاق العام المخصص للبحث والتطوير الزراعيين وزيادة فعاليته؛

'٣' توجيه استثمار القطاع العام نحو تحسين البنى التحتية المادية والمتعلقة بالبحث والتطوير (بما في ذلك شبكات الطرق الريفية، ووصلات الربط بالطاقة والإنترنت، والتعليم، والتدريب، والصحة)، والصلات بين المزارعين، والبحوث الزراعية، وتجهيز المنتجات

الزراعية وتسويقها، والخدمات الإرشادية الداعمة لوسائل الإنتاج التجديدي المستدام؛

'٤' مراجعة نظم البحث والتعليم للتأكد من أنها تواجه بشكل كاف التحديات التي يصادفها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة بغية استنباط مزيد من الممارسات الزراعية المستدامة؛

'٥' تشجيع البحث القائم على المشاركة الذي يُشرك المزارعين والعمال الزراعيين، وبخاصة النساء، وغيرهم من الجهات المعنية؛

'٦' دعم الزراعة المستدامة عن طريق تطبيق آليات وسياسات تمنع تدهور الأراضي والإفراط في استخدام المبيدات والأسمدة والمياه والطاقة، ولا سيما أنواع الوقود الأحفوري، وكذلك النظر في التكاليف الصحية والبيئية والاجتماعية المترتبة على عمليات الإنتاج الزراعي؛

'٧' دعم البحوث في مجال تقنيات الري وتحسين التربة، فضلا عن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من أنواع التكنولوجيا بأسعار معقولة من أجل خفض التكاليف وجعل الزراعة أكثر ربحية بالنسبة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛

'٨' النظر في تحسين قدرة المنتجين في البلدان النامية على الوصول إلى الأسواق؛

(ب) تشجيع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على القيام بما يلي:

'١' تقديم الدعم والمشورة في المجالين التقني والسياساتي، عند طلبهما، في كيفية تعزيز وتحفيز الابتكار في نظم الإدارة الزراعية والمائية المستدامة، بما في ذلك الخدمات الإرشادية، بالتعاون مع الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وغيرهما من المنظمات الدولية والإقليمية المختصة؛

'٢' الترويج لنهج دولي متكامل قائم على التعاون في هذه المجالات، وبخاصة لتلبية احتياجات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛

'٣' تشجيع تبادل الأمثلة على أفضل الممارسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار الزراعية، ونشرها وتعميمها، وتشجيع التعاون بين البلدان من أجل مواجهة التحديات المشتركة في مجالي العلوم والتكنولوجيا؛

'٤' تسهيل إجراء عمليات استعراض جديدة للسياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بناء على طلب البلدان الأعضاء، بغية تأكيد دور العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء القدرات البشرية والبنية التحتية اللازمة لتشجيع الابتكار في خطط وبرامج التنمية الوطنية، وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والبنك الدولي وغير ذلك من المصارف والمؤسسات الإنمائية الدولية المختصة، والنظر في طرائق جديدة لرصد التقدم المحرز في تنفيذها؛

'٥' وبشكل خاص، قيام اللجنة بتحديد الفرص وأفضل الممارسات وأوجه التآزر في كل من العلم الإلكتروني والهندسة الإلكترونية وبرامج التعليم الإلكتروني، وفي ما بينها، في أنحاء العالم لدى إجراء استعراضات للسياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

'٦' إنجاز ونشر المبادئ التوجيهية للمنهجية الجديدة للسياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتبادل النتائج وأفضل الممارسات الناجمة عن تنفيذها؛

'٧' دراسة مقاييس جديدة لتقييم وتوثيق نتائج الاستثمارات في العلم والتكنولوجيا وفي البحث والتطوير الهندسيين، والتعليم والبنية التحتية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والبنك الدولي والبلدان الأعضاء التي استحدثت برامج في هذا المجال من البحث؛

'٨' الاستمرار في توفير محفل، بالتعاون مع المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية، لتبادل الأمثلة عن الممارسات السليمة والدروس المستفادة في إدماج منظور جنساني في صنع السياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها؛

'٩' النظر سنويا في منح جائزة، بالتعاون مع القمة العالمية لمجتمع المعلومات وجوائز مؤتمر القمة العالمي والمركز الدولي لوسائل الإعلام الجديدة، في سالزبورغ، النمسا، للتطبيق الابتكاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ميادين العلم والتكنولوجيا والهندسة الداعمة للتنمية.

باء – مشاريع المقررات التي أُوصيَ المجلس باعتمادها

٢ – توصي اللجنة أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشاريع المقررات التالية:

مشروع المقرر الأول
تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية*

يقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مدة ثلاث سنوات أخرى، بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، من أجل تمكينه من إنجاز برنامج عمله في حدود الموارد من خارج الميزانية المخصصة لهذا الغرض.

مشروع المقرر الثاني
مشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية**

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشير إلى قراره ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ ومقرريه ٢١٧/٢٠٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٢٢٦/٢٠١٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وإذ يسلّم بالحاجة إلى تحقيق أقصى حد من المشاركة المجدية من جانب المجتمع المدني في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومن مساهماته في هذه الأعمال:

(أ) يقر بأن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية استفادت من مشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني في أعمالها؛

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثالث.

** للإطلاع على المناقشة، انظر الفصل الخامس.

(ب) يقرر، بصفة استثنائية ودون المساس بالنظام الداخلي الراسخ للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يوجّه إلى المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع الدولي التي لم تحصل على مركز استشاري لدى المجلس ولكنها حصلت على تفويض للمشاركة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، دعوةً للمشاركة في أعمال اللجنة حتى عام ٢٠١٥؛

(ج) يحث على تقديم تبرعات لتوفير أقصى قدر ممكن من المساعدة اللازمة لمشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني من البلدان النامية، ولضمان تمثيلها تمثيلا متوازنا، بما في ذلك تمثيلها في أفرقة اللجنة؛

(د) يدعو اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية إلى أن تنظر بأقصى سرعة ممكنة في الطلبات المقدمة من هذه الهيئات، وفقا للنظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(هـ) يقرر، رغم استخدام نهج أصحاب المصلحة المتعددين على نحو فعال، ضرورة الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للجنة؛

(و) يقرر أيضا أن تبذل اللجنة كل جهد ممكن، بالتعاون مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والأطراف المهتمة الأخرى، من أجل حشد وضمان المشاركة المجدية والفعالة، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة طوعا، لجميع أصحاب المصلحة من البلدان النامية، ومنهم المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والجمعيات الصناعية والجهات الإنمائية الفاعلة.

مشروع المقرر الثالث
مشاركة الهيئات الأكاديمية والتقنية في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشير إلى قراره ٢٠٠٦/٤٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، ومقرره ٢١٨/٢٠٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ ومقرره ٢٢٧/٢٠١٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وإذ يسلّم بالحاجة إلى تحقيق أقصى حد من المشاركة المجدية من جانب الهيئات الأكاديمية في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومن مساهماتها في هذه الأعمال، وبعد استعراضه الطرائق الحالية المتبعة لتحقيق مشاركتها:

* للإطلاع على المناقشة، انظر الفصل الخامس.

(أ) يسلم بأن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية استفادت من مشاركة الهيئات الأكاديمية في أعمالها؛

(ب) يقرر تمديد العمل بالترتيبات الحالية لمشاركة الهيئات الأكاديمية والتقنية في أعمال اللجنة حتى عام ٢٠١٥؛

(ج) يقرر أيضا، رغم استخدام نهج أصحاب المصلحة المتعددين على نحو فعال، ضرورة الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للجنة؛

(د) يقرر كذلك أن تبذل اللجنة كل جهد ممكن، بالتعاون مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والأطراف المهتمة الأخرى، من أجل حشد وضمان المشاركة المجدية والفعالة، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة طوعا، لجميع أصحاب المصلحة من البلدان النامية، ومنهم المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والجمعيات الصناعية والجهات الإنمائية الفاعلة.

مشروع القرار الرابع
مشاركة هيئات قطاع الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشير إلى قراره ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ ومقرره ٢١٦/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ومقرره ٢٢٨/٢٠١٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وإذ يسلّم بالحاجة إلى تحقيق أقصى حد من المشاركة المجدية من جانب هيئات قطاع الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومن مساهماتها في هذه الأعمال، وبعد استعراضه الطرائق الحالية المتبعة لتحقيق مشاركتها:

(أ) يعترف بأن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية استفادت من مشاركة هيئات قطاع الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، في أعمالها؛

(ب) يقرر تمديد العمل بالترتيبات المتبعة حاليا لتحقيق مشاركة هيئات قطاع الأعمال، بما فيها القطاع الخاص، في أعمال اللجنة حتى عام ٢٠١٥؛

(ج) يقرر أيضا، رغم استخدام نهج أصحاب المصلحة المتعددين على نحو فعال، ضرورة الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للجنة؛

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الخامس.

(د) يقرر كذلك أن تبذل اللجنة كل جهد ممكن، بالتعاون مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والأطراف المهتمة الأخرى، من أجل حشد وضمان المشاركة المجدية والفعالة، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة طوعا، لجميع أصحاب المصلحة من البلدان النامية، ومنهم المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والجمعيات الصناعية والجهات الإنمائية الفاعلة.

مشروع القرار الخامس
مشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني غير المعتمدة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في ما يتعلق بالمناقشة بشأن تنفيذ نتائج القمة العالمية*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشير إلى قراره ٢٠٠٦/٤٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦:

(أ) يطلب من أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تقترح على المجلس الاقتصادي والاجتماعي قوائم بالمنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني غير المعتمدة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي أعربت عن رغبتها في المشاركة في أعمال اللجنة، من أجل النظر فيها والموافقة عليها من قبل المجلس في الوقت المناسب، بغية تمكينها من المشاركة حتى عام ٢٠١٥، بصورة استثنائية، في أعمال اللجنة وفقا للنظام الداخلي للمجلس؛

(ب) يقرر، رغم استخدام نهج أصحاب المصلحة المتعددين على نحو فعال، ضرورة الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للجنة؛

(ج) يقرر أيضا أن تبذل اللجنة كل جهد ممكن، بالتعاون مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والأطراف المهتمة الأخرى، من أجل حشد وضمان المشاركة المجدية والفعالة، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة طوعا، لجميع أصحاب المصلحة من البلدان النامية، ومنهم المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والجمعيات الصناعية والجهات الإنمائية الفاعلة.

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الخامس.

مشروع القرار السادس
تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الرابعة عشرة، وجدولُ الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة عشرة ووثائقُها*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علما بتقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الرابعة عشرة(١٢)؛

(ب) يوافق على جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة ووثائقها، على النحو المبين أدناه:

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الوثائق

تقرير الأمين العام

٣ - الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) الابتكار، والبحث، ونقل التكنولوجيا تحقيقا للفائدة المتبادلة، وروح المبادرة بالمشاريع، والتنمية القائمة على التعاون في مجتمع المعلومات؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(ب) الوصول المتاح للجميع، والمكتبات الإلكترونية للعلوم، والتحليلات الجغرافية المكانية وغيرها من الأصول التكميلية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات لمعالجة قضايا التنمية، مع إيلاء اهتمام خاص للتعليم.

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصلين السابع والثامن.

(١٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١، الملحق رقم ١١ (E/2011/31).

الوثائق

تقرير الأمين العام

٤ - عرض التقارير عن استعراضات السياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٥ - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة السادسة عشرة للجنة.

٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة للجنة ووثائقُها.

٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة عشرة.

الفصل الثاني

التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي

٣ - نظرت اللجنة في البند ٢ من جدول أعمالها في جلساتها الأولى والثالثة والرابعة والخامسة والتاسعة المعقودة في ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/66/64-E/2011/77)؛

(ب) تقرير رئيس الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت (A/66/67-E/2011/79)؛

(ج) تقرير موجز أعدته أمانة الأونكتاد عن اجتماع فريق اللجنة الذي يلتئم بين الدورات، المعقود في جنيف من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (E/CN.16/2011/CRP.1)؛

(د) تقرير عن تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات: الخبرة المكتسبة حتى تاريخه وآفاق المستقبل (E/CN.16/2011/CRP.2).

٤ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، عرض رئيس أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الأونكتاد، تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/66/64-E/2011/77.

٥ - وأدلى ببيانات ممثلو كوبا والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية وليسوتو والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وكوستاريكا والنمسا والصين، والمراقبان عن زمبابوي ونيجيريا.

٦ - وأدلى ببيانين أيضا ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وممثل رابطة الاتصالات التقدمية.

٧ - ورد ممثل الأونكتاد على الأسئلة المطروحة.

٨ - وفي الجلسة الثالثة أيضا، عرض فريدريك ريبل (سويسرا)، نائب الرئيس، تقرير رئيس الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت (A/66/67-E/2011/79).

٩ - وأدلى ببيانات يوفان كوروباليا مدير مؤسسة ديبلوفاونديشن DiploFoundation، ونانديني كوتابالي، مستشارة البعثة الدائمة للهند لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ وماركوس كومر، نائب رئيس السياسات العامة في جمعية الإنترنت؛ وأنرييت إسترهيوسن، المديرة التنفيذية لرابطة الاتصالات التقدمية؛ وتيريزا سواينهارت، المديرة التنفيذية للسياسات العامة للإنترنت على الصعيد العالمي في شركة فيرايزن للاتصالات؛ وجورج سادوسكي، المدير التنفيذي لمبادرة السياسة العامة العالمية للإنترنت.

١٠ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، أدلى ببيانات ممثلو المجر والبرتغال وفنلندا وليسوتو والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وباكستان والصين وسري لانكا وفرنسا والهند والفلبين وإسرائيل وجنوب أفريقيا وبيرو والمراقب عن مصر.

١١ - وأدلى ببيانين ممثلا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

١٢ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المحكمة الجنائية الدولية ورابطة الاتصالات التقدمية وشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة.

١٣ - ثم قدم نائب الرئيس ألفارو غالفاني (البرازيل) موجزا عن المناقشة.

١٤ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو، أدلى ببيانات ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية والهند وهنغاريا والمراقب عن مصر.

اجتماع مائدة مستديرة وزاري بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

١٥ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة وزاريا بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، أدارته أنرييت إسترهويسن، المديرة التنفيذية لرابطة الاتصالات التقدمية، شارك فيها موتيتهويا ميتسينغ، وزير الاتصالات والعلوم والتكنولوجيا في ليسوتو؛ وكواكو أوفوسو أداركوا، كبير المديرين في وزارة الاتصالات في غانا؛ وأويي غيلافوغي، وزير الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات الجديدة في غينيا؛ وحسن السيد، مساعد الأمين العام في المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر؛ وشريف بن محرز، مستشار وزير الاتصالات في الجزائر؛ وغابرييل رودريغس، مدير إدارة الطاقة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار بوزارة الخارجية في شيلي؛ وفورتوناتو ت. دي لا بينيا، وكيل الوزير بوزارة العلوم والتكنولوجيا في الفلبين.

١٦ - كما شاركت وفود زمبابوي والنمسا والهند وهنغاريا وجمهورية تترانيا المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ومالطة والبرازيل، بالإضافة إلى ممثل غرفة التجارة الدولية - العمل التجاري لدعم مجتمع المعلومات.

١٧ - قدم مدير الحلقة موجزا عن المناقشة.

الإجراءات التي اتخذها اللجنة

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

١٨ - في الجلسة التاسعة، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ''تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات''، الذي قدمه الرئيس وعممه في ورقة غير رسمية.

١٩ - وأدلى ببيان الميسِّر بيتر مايور (هنغاريا)، عرض فيه لنتائج المشاورات غير الرسمية التي أُجريت بشأن مشروع القرار.

٢٠ - وأبلغ أمينُ اللجنة اللجنةَ أنه نتيجة لعدد من التعديلات التي أُدخلت على النص، ستعكف شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة لإدارة الشؤون الإدارية، على مراجعة نص مشروع القرار للوقوف على ما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار في الميزانية البرنامجية، على أن تطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على هذه المسألة قبل بتّها في مشروع القرار.

٢١ - وأقرت اللجنة مشروع القرار وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول).

الفصل الثالث

الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) قياس تأثير عملية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

(ب) التكنولوجيات الكفيلة بالتصدي للتحديات في مجالات مثل الزراعة والمياه

٢٢ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها خلال جلساتها الثانية والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة المعقودة في ٢٣ و ٢٦ و ٢٥ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١. وكان معروضا على اللجنة الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن التكنولوجيات الكفيلة بالتصدي للتحديات في مجالات مثل الزراعة والمياه (E/CN.16/2011/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن قياس تأثير عملية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (E/CN.16/2011/3)؛

(ج) تقرير موجز أعدته أمانة الأونكتاد عن اجتماع فريق اللجنة الذي يلتئم بين الدورات، المعقود في جنيف من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (E/CN.16/2011/CRP.1)؛

(د) تقرير أعدته أمانة الأونكتاد عن تطبيق منظور جنساني في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار (E/CN.16/2011/CRP.3).

٢٣ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، بدأت اللجنة نظرها في هذا البند.

٢٤ - وأدلى الأمين العام للأونكتاد ببيان.

٢٥ - وتكلم عمر عزت سلامة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا في مصر، أمام اللجنة.

٢٦ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو، أدلى ممثل الأونكتاد ببيان استهلالي.

٢٧ - وأدلى ببيان نائب المدير العام ورئيس إدارة التعاون التقني في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٨ - وأدلى مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد ببيان.

٢٩ - وقدم عروضا في إطار البند الفرعي (أ) رئيس شعبة المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالسوق في الاتحاد الدولي للاتصالات، والاقتصادي الأقدم في شعبة التحليل الاقتصادي والإحصاءات في مديرية العلوم والتكنولوجيا والصناعة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣٠ - وقدم عروضا في إطار البند الفرعي (ب) المدير التنفيذي للاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية ورئيس قسم التجارة والتنمية المستدامة في الأونكتاد.

٣١ - وأدلى ممثل الصين ببيان.

٣٢ - وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو، أدلى ببيانات ممثلو تركيا والبرتغال وكوبا والفلبين وبيرو وليسوتو والولايات المتحدة الأمريكية، والمراقبان عن الأرجنتين وزمبابوي.

٣٣ - وأدلى ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ببيان.

٣٤ - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه دان دو توا، الممثل الأقدم لشؤون العلوم والتكنولوجيا لدى الاتحاد الأوروبي بوزارة العلوم والتكنولوجيا في جنوب أفريقيا، الذي رد على ما طرحه من أسئلة وأدلى به من تعليقات ممثلا ليسوتو والصين وممثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٣٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان عضو المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وأجاب على ما طرحه من أسئلة وأدلى به من تعليقات ممثلو الفلبين وسري لانكا والولايات المتحدة الأمريكية والنمسا وجمهورية تترانيا المتحدة وغانا، فضلا عن ممثل الإسكوا والمراقب عن رابطة الاتصالات التقدمية.

اجتماع مائدة مستديرة وزاري حول تسخير العلم والتكنولوجيا لمواجهة التحديات الإنمائية

٣٦ - في الجلسة الثانية، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة وزاريا حول تسخير العلم والتكنولوجيا لمواجهة التحديات الإنمائية، أدارته غريتشن كالونجي، المديرة العامة المساعد للعلوم الطبيعية باليونسكو.

٣٧ - وقدم عروضا المشاركون التالون: دونغ - كون سول، النائب الأول لوزير التعليم والعلوم والتكنولوجيا في جمهورية كوريا؛ ومادلين تشوينت، وزيرة البحث والابتكار العلميين في الكاميرون؛ وعمر عزت سلامة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي

والتكنولوجيا في مصر؛ ونيكولاس سموت، المسؤول التنفيذي الأول في مجلس مالطة للعلوم والتكنولوجيا؛ وسانيا فلاهوفيتش، وزيرة العلوم في الجبل الأسود؛ وعرفان نديم سعيد، الأمين الاتحادي بوزارة العلوم والتكنولوجيا في باكستان؛ وفورتوناتو ت. دي لا بينيا، وكيل الوزير بوزارة العلوم والتكنولوجيا في الفلبين؛ وهينيري دزينوتيوييه، وزير العلوم والتطوير التكنولوجي في زمبابوي؛ وشيري آيتاي، وزيرة البيئة والعلوم والتكنولوجيا في غانا.

٣٨ - وأعقبت ذلك مناقشة تحاورية مع وفود الجمهورية الدومينيكية وسري لانكا وشيلي والبرتغال وتونس وبيرو وكوستاريكا والولايات المتحدة الأمريكية.

٣٩ - وشارك أيضا ممثلا الإسكوا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فضلا عن ممثل الغرفة التجارية الدولية.

٤٠ - وقدم مدير الحلقة موجزا عن المناقشة.

حلقة نقاش حول "العلم الإلكتروني والهندسة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني"

٤١ - في الجلسة السادسة، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو، نظمت اللجنة حلقة نقاش حول "العلم الإلكتروني والهندسة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني"، أدارها أندرو و. رينولدز، نائب مستشار وزيرة الخارجية للعلوم والتكنولوجيا بوزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤٢ - وقدم عروضا المشاركون التالون في الحلقة: والتر وارنيك، مدير المكتب الفرعي للعلوم التابع لمكتب المعلومات العلمية والتقنية بوزارة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وريتشارد لارسن، أستاذ ميتسوي بشعبة النظم الهندسية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا؛ ومايكل ميشو، المدير التنفيذي للتحالفات العالمية، الجمعية الأمريكية للهندسة الميكانيكية.

٤٣ - وأجرى المشاركون في الحلقة مناقشة تحاورية مع وفود النمسا والبرتغال وسري لانكا والكاميرون والصين وليسوتو وبيرو ومالطة.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٤٤ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية"، قدمته الرئيسة وعُمم بالإنكليزية فقط.

٤٥ - وأدلى ببيان الميسر فيجايا كومار (سري لانكا)، الذي عرض لنتائج المشاورات غير الرسمية التي أُجريت بشأن مشروع القرار.

٤٦ - وفي أعقاب بيانات أدلى ممثلو البرتغال والولايات المتحدة الأمريكية وبيرو والصين والفلبين وليسوتو والنمسا والبرازيل، نقح الميسر النص.

٤٧ - وأبلغت الرئيسة اللجنة أن لا آثار تترتب على مشروع النص في الميزانية البرنامجية.

٤٨ - وأقرت اللجنة مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويا، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الثاني).

تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٤٩ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر بعنوان ''تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية''، قدمته الرئيسة وعُمم بالإنكليزية فقط.

٥٠ - وفي أعقاب بيانين أدلى بهما ممثلا سري لانكا وجمهورية إيران الإسلامية، أقرت اللجنة النص وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع باء، مشروع المقرر الأول).

الفصل الرابع

عرض التقارير عن استعراضات السياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار

٥١ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها خلال الجلسة السابعة، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١.

٥٢ - وأدلى ممثل أمانة الأونكتاد ببيان استهلالي.

٥٣ - وأدلى ببيانات ممثلو ليسوتو وجمهورية تترانيا المتحدة والفلبين وبيرو والولايات المتحدة الأمريكية.

٥٤ - وأدلى أيضا المراقب عن غينيا ببيان.

الفصل الخامس

استعراض أساليب عمل اللجنة

٥٥ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١، نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها. وكان معروضا عليها مذكرة من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن أساليب عمل اللجنة (E/CN.16/2011/4).

٥٦ - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة إلى بيان استهلالي أدلى به ممثل أمانة العلوم في الأونكتاد.

٥٧ - وأدلى ببيانات ممثلو سري لانكا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية والنمسا والبرتغال والجمهورية الدومينيكية وبيرو والمراقب عن بلجيكا.

٥٨ - وأجاب ممثل أمانة الأونكتاد على الأسئلة المطروحة.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

مشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني والهيئات الأكاديمية والتقنية وهيئات قطاع الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

مشاركة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني غير المعتمدة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في ما يتعلق بالمناقشة حول تنفيذ نتائج القمة العالمية

٥٩ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، عرضَ الميسر ألفارو غالفاني (البرازيل) لنتائج المشاورات غير الرسمية التي أُجريت بشأن مشاريع المقررات.

٦٠ - وأدلى ببيانات ممثلو سري لانكا وجمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال والنمسا وبيرو والفلبين وكوستاريكا والصين وشيلي والجمهورية الدومينيكية.

٦١ - وقدم ممثل أمانة الأونكتاد توضيحا.

٦٢ - وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، كان معروضا على اللجنة أربعة مشاريع مقررات، قدمها نائب الرئيس، ألفارو غالفاني (البرازيل)، بناء على المشاورات غير الرسمية، عُممت بالإنكليزية فقط.

٦٣ - وفي أعقاب بيانات أدلى بها ممثلو جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية والفلبين، أقرت اللجنة مشاريع المقررات وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتمادها (انظر الفصل الأول، الفرع باء، مشاريع المقررات الثاني إلى الخامس).

الفصل السادس

انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الخامسة عشرة للجنة

٦٤ - نظرت اللجنة، خلال جلستها التاسعة المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١، في البند ٦ من جدول أعمالها.

٦٥ - وفي أعقاب بيانات أدلى بها ممثلو الهند (باسم المجموعة الآسيوية) والبرتغال (باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى) والفلبين (باسم المجموعة الآسيوية) وليسوتو والبرازيل وسري لانكا والنمسا وفرنسا وباكستان وفنلندا وبيرو وتوغو والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية وكوستاريكا وجمهورية تترانيا المتحدة والهند وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وسلوفاكيا فضلا عن الرئيسة، انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم للدورة الخامسة عشرة:

الرئيس:

فورتوناتو دي لا بينيا (الفلبين)

نواب الرئيس:

ميغيل بالومينو دي لا غالا (بيرو)

شيري آييتي (غانا)

أندرو رينولدز (الولايات المتحدة الأمريكية)

الفصل السابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة ووثائقها

٦٦ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١، نظرت اللجنة في البند ٧ من جدول أعمالها. وكان معروضا عليها ورقة غير رسمية تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة عشرة ووثائقها.

٦٧ - وفي الجلسة نفسها، نقح أمين اللجنة النص.

٦٨ - وأدلى ببيانات ممثلو سري لانكا وكوستاريكا ومالطة وتوغو والولايات المتحدة الأمريكية والفلبين والجمهورية الدومينيكية والبرازيل وجمهورية تترانيا المتحدة والنمسا وبيرو.

٦٩ - وأدلى أمين اللجنة وممثل أمانة الأونكتاد بتوضيحات ردا على الأسئلة التي طرحتها الوفود.

٧٠ - ووافقت اللجنة على مشروع مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة عشرة ووثائقها، بصيغته المنقحة مجددا، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع باء، مشروع المقرر السادس).

الفصل الثامن

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة عشرة

٧١ - في الجلسة التاسعة، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١، كان معروضا على اللجنة مشروع التقرير عن دورتها الرابعة عشرة (E/CN.16/2011/L.1).

٧٢ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة مشروع التقرير عن دورتها الرابعة عشرة وعهدت إلى المقرِّر باستكماله.

الفصل التاسع

تنظيم الدورة

ألف – افتتاح الدورة ومدتها

٧٣ – عقدت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دورتها الرابعة عشرة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١. وعقدت اللجنة ٩ جلسات (الأولى إلى التاسعة).

٧٤ – وافتتحت الدورة الرئيسة، شيري آييتي (غانا)، التي أدلت أيضا ببيان.

٧٥ – وفي الجلسة الأولى أيضا، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، أدلى نائب الأمين العام للأونكتاد ببيان.

٧٦ – وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات كل من هولين جاو، نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات؛ وأندرو هربرت، رئيس مايكروسوفت للأبحاث في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا؛ وهربرت هايتمان، نائب الرئيس التنفيذي، لشركة رويال داتش شل، باسم غرفة التجارة الدولية – العمل التجاري لدعم مجتمع المعلومات.

٧٧ – وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، أدلى الأمين العام للأونكتاد ببيان.

٧٨ – وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان عمر عزت سلامة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا في مصر.

باء – الحضور

٧٩ – ترد قائمة المشاركين في الدورة في الوثيقة E/CN.16/2011/INF/1.

جيم – انتخاب أعضاء المكتب

٨٠ – كانت اللجنة قد انتخبت بالتزكية في الجلسة الثامنة من دورتها الثالثة عشرة، المعقودة في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠، أعضاء مكتب دورتها الرابعة عشرة التالية أسماؤهم:

الرئيسة:

شيري آييتي (غانا)

نواب الرئيس:

ألفارو غالفاني (البرازيل)

فورتوناتو دي لا بينيا (الفلبين)

شتيفان مورافيك (سلوفاكيا)

فريديريك ريهيل (سويسرا)

٨١ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، عيَّنت اللجنة فورتوناتو دي لا بينيا (الفلبين)، بالإضافة إلى اضطلاعه بمهام نائب الرئيس، مقررا للدورة الرابعة عشرة للجنة.

٨٢ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، انتخبت اللجنة مارتن برنكو (سلوفاكيا) نائبا للرئيس للدورة الرابعة عشرة للجنة ليحل محل شتيفان مورافيك (سلوفاكيا)، الذي استقال من منصبه.

دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٨٣ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت للدورة وأقرت تنظيم أعمالها، على النحو الوارد في الوثيقة E/CN.16/2011/1/Rev.1. وفي ما يلي جدول الأعمال:

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٣ - الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) قياس تأثير عملية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

(ب) التكنولوجيات الكفيلة بالتصدي للتحديات في مجالات مثل الزراعة والمياه.

٤ - عرض التقارير عن استعراضات السياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٥ - استعراض أساليب عمل اللجنة.

٦ - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الخامسة عشرة للجنة.

٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة ووثائقُها.

٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة عشرة.

٨٤ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة تنظيم الأعمال المقترح، بصيغته الواردة في المرفق الأول من الوثيقة E./CN.16/2011/1/Rev.1، والمحدَّثة في ورقة غير رسمية عُممت بالإنكليزية فقط.

هاء - الوثائق

ترد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة عشرة في مرفق هذه الوثيقة.

المرفق

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة عشرة

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
A/66/64-E/2011/77	٢	تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي
A/66/67-E/2011/79	٢	تقرير رئيس الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت
E/CN.16/2011/INF/1		قائمة المشاركين
E/CN.16/2011/1/Rev.1	١	جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم الأعمال
E/CN.16/2011/2	٣ (أ)	تقرير الأمين العام عن التكنولوجيات الكفيلة بالتصدي للتحديات في مجالات مثل الزراعة والمياه
E/CN.16/2011/3	٣ (ب)	تقرير الأمين العام عن قياس تأثير عملية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
E/CN.16/2011/4	٥	مذكرة من أمانة الأونكتاد بشأن أساليب عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
E/CN.16/2011/L.1	٨	مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة عشرة
E/CN.16/2011/CRP.1[أ]	٢ و ٣	تقرير موجز أعدته أمانة الأونكتاد عن اجتماع فريق اللجنة الذي يلتئم بين الدورات، التي عُقدت في جنيف من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
E/CN.16/2011/CRP.2[أ]	٢	تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات: الخبرة المكتسبة حتى تاريخه وآفاق المستقبل
E/CN.16/2011/CRP.3[أ]	٣	تطبيق منظور جنساني على العلم والتكنولوجيا والابتكار

(أ) متاح على الموقع http://www.unctad.org/cstd.